بالنسبة للبنود الاساسية : الاتفاق بيننا وبين مصر يكون اتفاقا خاصا ومنفردا وليس مربوطا بمجريات محادثات يارينغ او مجلس الامن او مناقشات الدول الاربع . في اطار هذا الاتفاق تكون اسرائيل مستعدة للنظر في تحريك معين للقوات الاسرائيلية عن خط الماء وفقا للاسس التالية : لا يتجدد القتال — تنظف مصر قناة السويس وتشغلها — لا تعبر قوات مصرية او قوات اخرى الى شرق القناة — تقوم ملاحة حرة تشمل السفن والشحنات الاسرائيلية — تتقرر ترتيبات مراقبة فعالة ومتفق عليها — تؤمن وسائل ردع ضد خرق الاتفاق — تحريك قوات الجيش الاسرائيلي من خط الماء لا يكون مرحلة لانسحاب اخر قبل تحقق السلام — استمرار الاتفاق لا يكون مرهونا بمحادثات يارينغ الا انه لا يتناقض مع استئنافها وتقدمها واهدافها — الخط الجديد الذي تقف خلفه قوات اسرائيل ليس خط الحدود الدائم — خط الحدود الدائم يتقرر في معاهدة سلام تعقد بين مصر واسرائيل » . ومن الواضح ان هذه الشروط لم تكن تتناقض كليا مع شروط مصر فحسب ، وانما كانت ايضا تقطع الطريق على اية فرصة لتحول الحل الجزئي الى حل شامل . وتجاه الطريق المسدود الذي وضعت الشروط الاسرائيلية الحل المرحلي فيه ، نشطت الدبلوماسية الاميركية لمحاولة تخفيف شروط المصريين وزحزحة اسرائيل عن مواقفها المتصلبة ، واستخدمت في مرحلة متأخرة الطائرات الاميركية كوسيلة ضغط على اسرائيل لتليين مواقفها . ويقال بأنه حتى اكتوبر ١٩٧١ كانت الدبلوماسية الاميركية قد نجحت في اقناع المصريين بالتساهل في مسألة عبور قوات مصرية لقناة السويس بحيث وافقوا على مجرد عبور قوة رمزية مسلحة تسليحا خفيفا وبالتساهل في مسألة وقف اطلاق النار بحيث تكون مدته ١٨ شهرا بدلا من ستة شهور وبالتساهل في مدى الانسحاب الاسرائيلي بحيث يكون ٥٧ كيلو مترا او اقل من ذلك بدلا من ان يكون الى خط العريش — راس محمد ، بينما لم تنجح بالمقابل في انتزاع وعد محدد من الاسرائيليين بالتساهل في اي نقطة من النقاط الاساسية ، سوى استعداد الاسرائيليين للانسحاب الى اكثر من ٨ — ١٠ كم كما ذكروا اولا واستعدادهم للتنازل عن تسيير سفنهم في قناة السويس في البداية . واكثر من ذلك بدأ الاسرائيليون يلحون على تزويدهم بكميات اضافية من طائرات الفانتوم والسكايهوك ، وبدأت الصحف الاسرائيلية توجه انتقادات صريحة للولايات المتحدة بانها خرقت تعهدها لاسرائيل بعدم الربط بين تزويدها بالسلاح وبمجريات المفاوضات لتحقيق الحل المرحلي او الشامل ، وتحدثت بعض الصحف عن شكوك المسؤولين الاسرائيليين بأن الولايات المتحدة تعقد اتفاقيات مع مصر من وراء ظهر اسرائيل . وفي هذا الجو القى روجرز في ٤ اكتوبر من العام الماضي خطابا في الجمعية العامة للامم المتحدة طرح فيه مشروعا من ست نقاط لتحريك مفاوضات الحل المرحلي . وكان من جملة ما ورد في نقاط المشروع الست قول روجرز بان الاتفاق حول القناة ليس الا مرحلة نحو تطبيق قرار مجلس الامن وانه ليس غاية في حد ذاته ، وقوله بأن مطلب اسرائيل بوقف اطلاق نار غير محدود مطلب غير واقعي وقوله بان غرض الوصول الى تسوية بشأن عبور القوات المصرية لقناة السويس ليست سلبية ، وهي اقوال ، على علاتها ، تحفظ للحل المرحلي صفته كجسر للعبور الى الحل الشامل . ولذلك كان رد الفعل الاسرائيلي تجاهها عنيفا وسلبيا ، وبدأت حملة صهيونية في اسرائيل والولايات المتحدة ضد روجرز وسيسكو ، والقت غولدا مئير بيانا في الكنيست بتاريخ ٧٢/١٠/٢٦ رفضت فيه نقاط روجرز الست ، وركزت على ضرورة امداد اسرائيل بالطائرات المطلوبة . وفي النصف الثاني من شهر تشرين الاول رمت الولايات المتحدة بسهمها الاخير مقترحة قيام المفاوضات حول الحل المرحلي في فندق واحد على مستوى عال بين مصر واسرائيل تحت اشراف سيسكو . وبينما وافقت مصر على اجراء هذه المفاوضات ، وعينت مراد غالب ليكون ممثلها فيها ، مفترضة انها ستجري على اساس نقاط روجرز الست المطروحة في الجمعية العامة للامم المتحدة ، اعلنت اسرائيل انها لن تقرر موقفها منها الا بعد الحصول على ايضاحات معينة من الولايات المتحدة . وقد اتضح ان الايضاحات كانت تشمل النقاط الثلاث التالية : ١) هل ستحصل اسرائيل في المستقبل القريب على صفقة الفانتوم مما لا يجعلها تبدو ضعيفة عند التفاوض مع مصر ؟ ٢) هل توافق الولايات المتحدة على الا يكون مشروع روجرز ذو النقاط الست اساسا لهذه المفاوضات ، وعلى ان تجري المفاوضات بين اسرائيل ومصر دون شروط مسبقة ؟ ٣) بشكل عام كيف تتصور الولايات المتحدة دورها في اطار هذه المحادثات ؟ . وتلكأت الولايات المتحدة في الاجابة على هذه الاستيضاحات